

واعتيد خلافه وكتب مثل الكل مركب مع ذي مساله مما يراها والخصمين وكذا في المالك ولا
تجزيه لغدا له في الامح وحكم بها ان حكمها هل لقصا وشهد فيها وكذا في الشها برفعة لا في الامح
اجد الشاهدين وبعضه انه عمد وقيل بعلي ولي فلا خبرا المشركين اول او مقبول الشها
شفاها قبال او برفعة بالمها برسولين قبل وسببه كجرح بطريق عليه واشهركه اقبس وقدر
فلا عدد في الامح وتفهم بيته دون علم المحل سببه فالوا او شهد اثنان بالحج واليد
اخران بالعدا اثنان ولو عاد اثنان به وواحد بالحج لم يضر او نفذ آخر او اثنان وجوا او
تعاكسا نفذ اثنان وفي آخر وحكمه بقول ذي المسالك في الامح فاقدم اثنان واعاد العدة
بخصومه الكتابه بمعنى اثنان يدب او يمشي ولا يشهد به غير ترجيح ان سعدنا
وطاك الزمان وجوع الامح والزيولا دونها وانها وسكت خصمه فترق واستفصل ذبا وقيل
قيل التزكيم وقيل جدا فان اصر ولا تعارض حكم الامح بطليه كما لم يصر او تفتت به وكذا قوله
الكتاب والمرة بالاديه المطلقة لكن ترجح المشترك بالتميز في الامح وان اخذ من خفت به
ولا رجوع على باع بايعه وان فنده في المرح وان شهد بملكه امر حكم ان زاد جالا او يترك
او لا علم خبرا في الامح فحلف او اشتهر منه وهو بملكه والمدعي او سلكه قبل او اعترفا
والا فاطهر فله به لا خلاف ولدنه في ملكه والمدعي في سببه امر الخلاف وقطع في الامح
شأنه او بافراق ملكه امر حكى في المذهب وتبين الخضم الرابع ان حمل فقه واهل
بطليه ثلاثة وقيل بوا لا دمه اليه ولما ان لحليف المدعي لا وكبلا او وليا الا حكم في ترجح
على اذاعه من جوا دادا قبل الحكم قبل وبعده وعليه يخرج المشهور في الامح نجح في حرق
لوحاقن مرة لا ابراه الدعوى في الامح وكذا الترتيبه فله وجه كما لو كبل الغايبه **فصل**
يسع وتكم على ابي ثوبان العبدوى ولودون الفصم في المرح قبالا وعرا الجليثا الشها بالحق في
ابعد وعلى منازة متعزبه في الامح وصغير ومحبوب ومحب في عفو له الثالث ويشترط
لنجاح حكم في الامح ويعتبر ان لا يدعي اذرا الغايبه الغفالف كتابه وان اطلق بلام متحر في الامح

والحج

اسم الوجوه في المرح المدعي في المالك هو المدعي من اقامه مدعي في سنة له لو لم يرد له ما ادعى او ظهر له
في ارض او ثوبان له الامح والخصم في المرح المدعي في المالك هو المدعي من اقامه مدعي في سنة له لو لم يرد له ما ادعى او ظهر له
والحج وجه وجعل ارض في الامح في نحو متبب اوجب ولزم بعد الجمع في الامح الا في نحو ثواب المرح
انه وصيته ان يجره ابراهم وصدق في الصاعد ولا يشغ بيته المدعي على وكالة الغايبه خلافا لوكيل
في الامح فيما فان قدم اوله فعل حجته ونحضره خارج ولا يثبت له اولى حثايات او متوسط
المهاجير والامن العبدوى والاكثر عكس مرجح نفا المجر او فرقا بالمهاجور والقربى
عرا الدعوى ان لم يكن بالبلد وقيل بالبينه ولو اسره لكن مع نحو صميم في المرح فتم او عوي فان
امتنع بلا عذر بشاهدين باستزاج حيف اوجب في المرح فعزب السلطان وعزوه لا تعد دعوى
المحكوم عليه عزك وكيله قبلها ووقى من ماله ان يحضر وقيل بكيل او اضافة وكيل ولا يثبت
فاضبا بحاله كما ان استقل بالبلد او قضيه ان قضى عليه ويلودونه او اياها يستوفى وقيل بحال
الحكم او كتب نورا وقيل لا يجره ابراهم الى اسم المحكوم له وعليه ونسبه وحليته وقيل به وتم
نورا وكذا للشاهد مقتضى او اشهد رجلين قبل او من يثبت به بنفسه او فوه وقال هذا
كتابا له في المرح وقضيه الشرح ضعه قبل او نرى فقط قبالا واشهد بما فيه كراج في
المغز عن النسخ خلافه وليكن الخلافه الامد المفضل في قبول كتابه وبقه وجه فان اظهر
بيته او شفه مشرا كترجح او يحضر المدعي ولو موته قبل الحكم في الامح قبالا ويحتمل انه
ولا يثبت ولا يشهد وحل على فقيه قبالا والذوم بالواجاب به ان عرف وعلم به او سطر او قال
عذبت في الامح وليسجد ذكرها والشهود او النعد بل ولودونهم في الاشبه وكذا في الشهود التي
ولو كبله بقوله لا لشهود كتابه في المرح لا يكتب عليه في الامح انه بالساج نقلا فلا
وتعني مسافة فروع خلاف الحكم نعم ان امرنا بيه السماع وتعريفه حكم به في الاشبه وينفذ
عند كبل وان فسق الهالك في الامح بعد الحكم او مات او المالك اليه او يوتيم بخلاف الكتاب
وبعد فقه اول في المرح في مهمل لم يثبت الدفع بله واما مطالب الحليف في المرح
ولا بعد البهون في نفي عداوة ترد خلاف ولادة ولا كفيش فيص عند الاصل التنبه مما يتبع
ثانيا وهو فقه وحكم وغايه من البلد يعرف او يعرف مامتر وفيها يشهد به بيع البلية بالحكم الثاني

والحج وجه وجعل ارض في الامح في نحو متبب اوجب ولزم بعد الجمع في الامح الا في نحو ثواب المرح
انه وصيته ان يجره ابراهم وصدق في الصاعد ولا يشغ بيته المدعي على وكالة الغايبه خلافا لوكيل
في الامح فيما فان قدم اوله فعل حجته ونحضره خارج ولا يثبت له اولى حثايات او متوسط
المهاجير والامن العبدوى والاكثر عكس مرجح نفا المجر او فرقا بالمهاجور والقربى
عرا الدعوى ان لم يكن بالبلد وقيل بالبينه ولو اسره لكن مع نحو صميم في المرح فتم او عوي فان
امتنع بلا عذر بشاهدين باستزاج حيف اوجب في المرح فعزب السلطان وعزوه لا تعد دعوى
المحكوم عليه عزك وكيله قبلها ووقى من ماله ان يحضر وقيل بكيل او اضافة وكيل ولا يثبت
فاضبا بحاله كما ان استقل بالبلد او قضيه ان قضى عليه ويلودونه او اياها يستوفى وقيل بحال
الحكم او كتب نورا وقيل لا يجره ابراهم الى اسم المحكوم له وعليه ونسبه وحليته وقيل به وتم
نورا وكذا للشاهد مقتضى او اشهد رجلين قبل او من يثبت به بنفسه او فوه وقال هذا
كتابا له في المرح وقضيه الشرح ضعه قبل او نرى فقط قبالا واشهد بما فيه كراج في
المغز عن النسخ خلافه وليكن الخلافه الامد المفضل في قبول كتابه وبقه وجه فان اظهر
بيته او شفه مشرا كترجح او يحضر المدعي ولو موته قبل الحكم في الامح قبالا ويحتمل انه
ولا يثبت ولا يشهد وحل على فقيه قبالا والذوم بالواجاب به ان عرف وعلم به او سطر او قال
عذبت في الامح وليسجد ذكرها والشهود او النعد بل ولودونهم في الاشبه وكذا في الشهود التي
ولو كبله بقوله لا لشهود كتابه في المرح لا يكتب عليه في الامح انه بالساج نقلا فلا
وتعني مسافة فروع خلاف الحكم نعم ان امرنا بيه السماع وتعريفه حكم به في الاشبه وينفذ
عند كبل وان فسق الهالك في الامح بعد الحكم او مات او المالك اليه او يوتيم بخلاف الكتاب
وبعد فقه اول في المرح في مهمل لم يثبت الدفع بله واما مطالب الحليف في المرح
ولا بعد البهون في نفي عداوة ترد خلاف ولادة ولا كفيش فيص عند الاصل التنبه مما يتبع
ثانيا وهو فقه وحكم وغايه من البلد يعرف او يعرف مامتر وفيها يشهد به بيع البلية بالحكم الثاني

والحج